أثر الإرهاب على النشاط الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2013)

الباحث: حيدر رحيم علي **أ.م. د. عدنان فرحان الجوراني**

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Adnan.abduhussein@uobasrah.edu.iq
zaura.0123456789@gmail.com

المستخلص:

حظيت ظاهرة الإرهاب في العراق خلال العقدين الماضيين باهتمام متزايد من الحكومة العراقية، وبالفعل أصبح الإرهاب من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد، لقد تكبد الاقتصاد العراقي العديد من التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وألحق أضراراً بالبنية التحتية في معظم محافظات العراق، وتسبب في تدمير مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، وهناك علاقة قوية بين الاستقرار السياسي من جهة. ومسارات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول إن الإرهاب من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد بسبب التهديد المباشر للإرهاب المتمثل في ضرب الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث لتوضيح الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب على النشاط الاقتصادي العام وكذلك الآثار التي يسببها الإرهاب على الهياكل والقطاعات الاقتصادية وما يصاحبها من زيادة في الانفاق العسكري.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العسكري ، الارهاب ، الهجرة المحلية ، القيمة المضافة

The Impact of terrorism on economic activity in Iraq during the period(2004-2013)

Haider Rahim Ali **ph.D.Adnan Farhan Aljawareen**

University of Basrah College of Administration and Economics

Abstract

The phenomenon of terrorism in Iraq during the past two decades has attracted increasing attention from the Iraqi government. Indeed, terrorism has become one of the most serious problems facing the economy. The economy has incurred many direct and indirect costs, and damaged the infrastructure in most of Iraq's governorates, and caused destruction to various economic sectors, including In agriculture, industry and the service sector, there is a strong relationship between political stability on the one hand and the paths of economic development on the other, and therefore it can be said that terrorism is one of the most important challenges facing the economy because of the direct threat of terrorism represented in hitting the national economy, from this point of view comes the importance of this Research to clarify the economic effects of the phenomenon of terrorism on the overall economic activity as well as the effects caused by terrorism on the underlying structures and economic sectors and the accompanying increase in security and defense expenditures.

Keywords: Terror, Local immigration, Value Added, Military Spending

المقدمة:

يعّد الإرهاب من الظواهر البالغة الخطورة في عالم اليوم إذ يشكل خطراً على البشرية كافة بكل تنظيماتها ومؤسساتها، إذ يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً كبيراً يتمثل بالإرهاب في مختلف اشكاله واسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، سواء أكانت من الداخل أم من الخارج، مما ألحق ضرراً في مؤسسات الدولة العراقية كافة، وانعكس الأمر على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية (الزراعة والصناعة) والقطاعات الخدمية الأخرى، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وزيادة معدلات الهجرة المحلية والدولية، فانعكس كل ما سبق بالضرر الكبير على النشاط الاقتصادي، وبالخصوص على النشاط الحقيقي في الاقتصاد الذي يتمثل بالقيمة المضافة في الانتاج، لذلك يمكن القول إن الإرهاب يعتبر من أهم تحديات عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العراق، وتأثيره من خلال البعد الاقتصادي، المتمثل بتكاليف الإرهاب وآثاره المباشرة على البنى التحتية، فضلاً عن الإنفاق العسكري الكبير جداً لمحاربة الإرهاب، والبعد الاجتماعي والبيئي بسبب خطر الإرهاب المباشر على الانسان نفسه؛ لكونه هو الهدف والغاية للتنمية الاقتصادية.

<u>أهمية البحث:</u>

تأتي أهمية هذه الدراسة لبيان الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب على مجمل النشاط الاقتصادي بمتغيراته الكلية والجزئية، وانعكاس ذلك على الخطط الاستراتيجية

لمشاريع التنمية والبنية التحتية، فضلاً عما يلحقهُ الإرهاب من آثار كبيرة على مجمل الاقتصاد سواءً في البنى الارتكازية أم في القطاعات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

بالرغم من حجم الموارد المالية الريعية التي حصلت عليها الحكومة العراقية من استخراج النفط الخام وتصديره، إلا ان حجم التكاليف المباشرة وغير المباشر التي تحملها الاقتصاد المحلي ولا زال جراء التعرض للإرهاب تعد من أكبر المعوقات أمام تحقيق النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في العراق.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التالي:

1- معرفة أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب خلال المدة (2004-2013)

2- دراسة معمقة لإرهاب منظمة داعش الارهابية وأهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفترة احتلالها لبعض المحافظات العراقية

فرضية البحث:

تفترض الدراسة ان الإرهاب الذي عانى منه الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كان له آثاراً سلبية عديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي عزز من أحادية الاقتصاد وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبود: 2006)

ركزت الدراسة على الإرهاب في المنطقة العربية عامة والعراق خاصة، كما بينت الدراسة دور الأطراف المتعاونة التي تقدم الامدادات اللوجستية للمنظمات

الإرهابية، بالإضافة إلى أرباك الشارع العراقي مستغلة ضعف القوات الأمنية والمؤسسة العسكرية بعد عام(2003) لكونها مؤسسات حديثة التكوين لم تكن قائمة على أسس المؤسسات العسكرية، بل كان الكثير منها تتكون من طيف واحد من الشعب العراقي، فاستغلت هذه الصفة لإثارة النعرات الطائفية والعرقية والدينية والاثنية، وتسهم دول عديدة في تغذية العداء والتطرف داخل العراق، حيث كانت الأطراف المتعاونة متورطة في قتل العراقيين، من خلال توفير المعسكرات وساحات التدريب وتسهيل عمليات عبور الحدود، وتوفير الوثائق المزورة لهم، وتوصلت الدراسة الى ان المصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لمحاربة المنظمات الإرهابية وإيقاف نفوذها داخل الحدود العراقية.

2- دراسة Charles Townshend :(تاونزند، 2011)

تناولت الدراسة مشكلة الإرهاب وتحليل الأسباب التي دعت إلى الظاهرة وتعريف المفاهيم المختلفة للإرهاب وطبيعة المقاتلين وكيفية تجنيدهم واستقدامهم من جنسيات مختلفة، وركزت على نقطة التحول في تاريخ الإرهاب وهي الحدث العالمي بتاريخ(11) أيلول وابراج التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت الدراسة تعريفاً بأنواع الإرهاب العالمي الذي اعتبرت قسماً منه إرهاباً ثورياً وآخر دينياً، واعتبرت الدراسة ان قيام تحالف عالمي للتصدي للإرهاب ووضع استراتيجية عالمية تكون كفيلة بتقويض أسسه وحصر أثاره في اماكن محدودة وتجفيف منابعه المادية والمعنوية.

3- دراسة: (صادق: 2012)

تناولت الدراسة ظاهرة الإرهاب باعتبارها صراعاً دولياً لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على الموارد باختلاق الازمات، وكشفت الدراسة عن أهم خصائص الإرهاب وأنواعه وأدواته ومدخلاته المؤدية إليه، وركزت على طبيعة الصراع الدولي والتطور التاريخي وصولاً إلى مرحلة الحرب الباردة، والبحث عن ماهية احداث(11) ايلول(2001) وتحليل تأثيرها في الصراع الدولي. واستنتجت الدراسة ان الصراع

الاقتصادي على مناطق النفوذ والسيطرة على مصادر الطاقة في العالم يُسوَّق إلى دول العالم الثالث بانه صراعاً مقدساً وديني اً ودفاعاً عن المقدسات، واعتبرت الدراسة ان الكثير من الاحداث العالمية بما فيها احداث ايلول(2001) هي احداث مفبركة الهدف منها تغير خارطة العالم الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع الإرهاب ومسبباته في العراق للمدة (2013-2004)

بعد انهيار النظام السياسي السابق عام(2003) نتيجة الغزو الأمريكي الذي أدى إلى تفكك أجهزة الدولة، التي تقوم على حمايتها متمثلة بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وتحولت مسؤولية الحماية للقوات المحتلة ومجلس الحكم الانتقالي الذي يترأسهُ(بول بريمر) والحكومات التي تلتهُ حتى عام(2008)، وبعد ذلك وقعت الحكومة العراقية اتفاقية أمنية تتضمن جدولة انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق، مع بقاء الخبراء والقوات التي تساعد الحكومة العراقية من خبراء واستشاريين والقائمين على أعمال التدريب للقوات الأمنية العراقية، وقد تم الانسحاب للقوات الأمريكية في عام(2009) من داخل مراكز المحافظات واقتصر تواجدهم داخل القواعد العسكرية التي تكون في العادة على أطراف المدن، ويكون الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العراقية في نهاية عام(2011)، الأمر الذي جعل الحكومة العراقية المنتخبة امام مواجهة حقيقية للمنظمات الإرهابية التي تتوفر لها الحواضن في داخل البلد والدعم من البلدان المجاورة لغرض الاطاحة بالحكومة العراقية المنتخبة. **(الشمري: 69،2019)**

أولاً: أسباب الإرهاب في العراق بعد عام(2003)

1- الأسباب الاقتصادية:

تعّد العوامل الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي دوراً كبيراً في قيام الإرهاب في العراق ومن هذه العوامل، وجود نظام اقتصادي دولي قائم على استغلال ثروات البلد بصورة مباشرة، أو من خلال السيطرة على المنظمات المالية والنقدية الدولية التي تتجاهل انتهاك حقوق الأنسان والفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل في حكوماتها التي تحظى بقبول المنظمات الدولية والقوى العالمية الكبرى، الأمر الذي يقوم بدور كبير في دفع المجتمعات إلى التعاطف مع المنظمات الإرهابية. إن الظروف الاقتصادية المتردية التي مر بها العراق، وارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقّع أسهمت بخلق الأرضية المواتية لانتشار الإرهاب في مختلف المحافظات، حيث يقوم السكان الفقراء الساخطون بتبني الأنشطة الإرهابية التي قد تكون بعض الاحيان عابرة للحدود مقابل الحصول على الدخل وعلى الغنائم من الحرب، كحل للمشاكل الاقتصادية. **(QUAN LI : 2004 :236)**

2- الأسباب الاجتماعية والعقائدية:

ان انتشار الحركات الاسلامية المتطرفة في العديد من البلدان الاسلامية وفي مقدمتها العراق والتي تؤمن بالعنف كحل أمثل للمشاكل التي تعاني منها، فضلاً عن استخدام العقائد المتطرفة والوعد بالحصول على الثواب الأخروي والحياة الخالدة، حيث انتشرت هذه الأفكار في البلدان التي يرتفع فيها مستوى الأمية والتخلف.**(بينروز: 2008: 619)** إن التنظيمات الإرهابية تستغل القضايا الدينية والعقدّية القومية والأثنية، وتؤججها لتكون سبباً تتمرس فيه، وبذلك أتسعت المساحة الفاعلة للعمليات الإرهابية، وانفلتت من سيطرتها تنظيمات متطرفة، كانت تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية عوناً في الحرب ضد المعسكر الاشتراكي، بقصد إضعافه وإرباكه وإشغاله عن الصراع الدولي والسباق في التسلح وبسط السيطرة على مناطق

نفوذ في أفغانستان، وبعد رحيل القوات السوفياتية عن أفغانستان وسيطرة المنظمات الإرهابية على البلد، تحولت تلك التنظيمات إلى العداء الظاهر للولايات المتحدة الأمريكية، وانقلبت تلك المنظمات على الداعم الأول بالسلاح والمال والتدريب لتنقل شرورها إلى أراضيه ومناطق أخرى من العالم رخوة أمنياً، وكان العراق ساحة الصراع وتصفيات الحسابات العالمية، وتطورت الظاهرة بشكل سريع لتنتقل من منطقة إلى أخرى داخل العراق بحكم الظروف الأمنية فيه. **(الصافي واخرون: 2016: 97)**

ثانياً: واقع الإرهاب في العراق للمدة (2004-2013)

بعد أن كان العراق من المناطق الأكثر تعرضاً لظاهرة الإرهاب بدءاً من عام (2003)، وعند دراسة واقع ظاهرة الإرهاب في العراق، فلا بد من معرفة أهم التطورات والتغيرات التي حصلت في القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية، فكان الإرهاب سبباً في هدر الموارد الاقتصادية وفقدان فرص كبيرة للاستثمار واستغلال الطاقات الموجودة والعاطلة عن العمل، فضلاً عن الاضرار الجسيمة التي ألحقها الإرهاب في المجتمع العراقي، اذ أدت العمليات الإرهابية إلى قتل وجرح الالاف من المواطنين وتدمير كبير للاقتصاد العراقي.

بدأت العمليات الإرهابية في العراق بعد عام(2003)، التي اتصفت بنتائجها الإجرامية وانعكاساتها المدمرة على حياة الناس، وأخذت تتوسع يوماً بعد أخر في مختلف المحافظات العراقية، حيث تمارس فيها المجاميع الإرهابية أفعالها في ارتكاب عمليات القتل والخطف والذبح الممنهج، ونشر الرعب بطريقة لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل، والتي لم تقتصر على الأجهزة العسكرية بل استهدفت الأبرياء والمدنيين من الاطفال والنساء وكبار السن، وارتفعت حصيلة العمليات الإرهابية، وزادت فاعليتها بسبب وجود داعمين دوليين ومنظمات ومؤسسات محلية وإقليمية

وعالمية، فضلاً عن وجود شخصيات تدعم وتساند بشكل أو بآخر الأعمال الإرهابية التي تقوم بها هذه التنظيمات.

1-الإرهاب في العراق بعد عام(2003)

يرى البعض ان ما أدخله الاحتلال الأمريكي للمجتمع العراقي، يمثل شكلاً جديداً من أشكال الإرهاب، ونمطاً لم يكن مألوفاً من العنف والتعذيب، حيث ان حوادث سجن (أبو غريب) والتعرض للمدنيين في الشارع خير شاهد على ذلك، كل ما سبق جعل العراق مركزاً للصراعات، وتصفية الحسابات الطائفية والمذهبية والقومية والإثنية **(الزبيدي وأخرون: 532:2008)**، فقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة العمل الإرهابي وبشكل لم يكن متخّيلاً من قبل، اذ شهدت السنوات(2013-2004) نشاطاً إرهابياً راح ضحيتهُ الكثير من مختلف شرائح المجتمع العراقي كما في الجدول(1)، خلال المدة(2013-2004) وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق شهدت(6998) عملية إرهابية أسفرت عن(31219) شهيداً و(64147) جريحاً، منها(785) عملية انتحارية، الأمر الذي قاد إلى تشوه كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، إذ تكشف بيانات الإرهاب في العراق بعد عام(2004)، كما في الشكل(1)، الذي يبين الزيادة الكبيرة وبشكل تدريجي ومستمر ووصلت تلك العمليات إلى الذروة في عام(2006) فكانت(1041) عملية إرهابية، إلا انها اصبحت عشوائية بدلاً من استهداف الأجهزة العسكرية.

يتضح ان حجم الخسائر البشرية جراء العمليات الإرهابية بسبب السيارات المتفجرة والأحزمة الناسفة، والمتفجرات المزروعة في الطرقات، وعمليات الاغتيال

خلال للفترة(2004-2013) كانت تقدر (31219) شهيداً، وان عام(2006) هو الأكثر دموية وأعلى حصيلة للضحايا بلغت(6534) شهيداً، والتي شكلت نسبة(20.9%) من ضحايا المدة أعلاه وهي أعلى حصيلة شهداء خلال سنة، وسجل العام نفسه أعلى معدل سنوي بعدد الشهداء بسبب التفجيرات الإرهابية وبمعدل سنوي مقداره(42.3%) فيما كان عام(2013) هو الأقل في عدد الضحايا والبالغة(1193) شهيداً، بنسبة(3.8%) من المجموع الكلي لعدد الشهداء حتى عام(2013) وسجل العام(2013) انخفاضاً ملحوظاً في عدد العمليات الارهابية حتى وصلت الى(334) عملية بعد ان كانت(1041) في عام(2006).

الجدول(1) احصاءات الإرهاب في العراق للمدة (2004-2013)

السنة	عدد العمليات الإرهابية	عدد الشهداء	نسبة الشهداء (%)	معدل نمو عدد الشهداء	عدد الجرحى	إجمالي الشهداء والجرحى	معدل نمو *
2004	619	3337	10.68	-	5974	9311	-
2005	836	4591	14.70	37.57	8256	12847	37.97
2006	1041	6534	20.92	42.32	11965	18499	43.99
2007	1003	5841	18.70	-10.6	6637	12478	-32.54
2008	834	2573	8.24	-55.9	9373	11946	-4.26
2009	676	2041	6.53	-20.63	6745	8786	-26.45
2010	620	1934	6.19	-5.24	4728	6662	-24.17
2011	592	1793	5.74	-7.29	5264	7057	5.92
2012	443	1382	4.42	-22.92	3271	4653	-34.06
2013	334	1193	3.82	-13.6	1934	3127	-32.7
المجموع	6998	31219	100	-6.25	64147	95366	-7.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

*من حساب الباحث

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{المقارنة}-\text{الاساس}}{\text{الاساس}} * 100$$

الشكل (1) العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2004-2013)

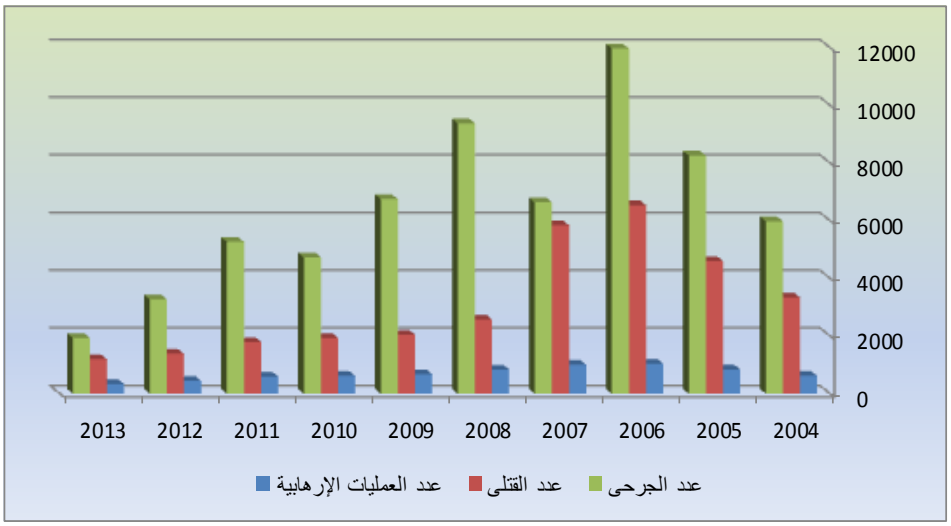

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1) وبرنامج Excel.

2-الإرهاب في العراق حسب المحافظات

شهد عام(2004) بداية للنشاط الإرهابي في العراق من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية والاثنية واخذ التوتر الطائفي يتصاعد حتى بلغ أشده في عام(2006) وعام(2007) واستمر النشاط الإرهابي، وسجلت حصيلة ضحايا العمليات الإرهابية في العراق خلال العام(2008) تراجعاً كبيراً في الخسائر المادية والارواح البشرية بالمقارنة مع الأعوام السابقة حيث شهد عام(2008) تحسناً ملحوظاً في الاستقرار الأمني والسياسي مع عام(2006) وعام(2007) الذي شهد النصف

الأخير منه تراجعاً في أعداد الضحايا البشرية كما هو مبين في الجدول(2) حيث أوضحت البيانات في الجدول أدناه حسب المحافظة أعداد الضحايا للإرهاب من الجرحى والشهداء في بغداد ما يقارب(1743) شهيداً، تليها نينوى(1663) شهيداً، ثم ديالى بمجموع(278) شهيداً، فيما تعد محافظة المثنى هي الوحيدة التي تخلوا من الشهداء.

جدول(2) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام(2008)

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع
1	بغداد	8197	874	706	9797	1512	126	103	1743
2	كربلاء	137	19	17	172	87	24	6	117
3	النجف الاشرف	18	4	-	22	40	6	0	46
4	واسط	218	31	26	276	180	24	0	204
5	بابل	362	36	20	418	191	20	14	225
6	ذي قار	371	38	27	436	110	45	43	489
7	صلاح الدين	540	34	50	624	269	26	19	314
8	ميسان	323	28	12	363	111	20	3	134
9	البصرة	1560	199	215	1974	514	63	27	604
10	الديوانية	41	6	8	55	16	5	1	22
11	المثنى	-	-	-	-	-	-	-	-
12	نينوى	4061	517	426	5004	1480	113	70	1663
13	كركوك	824	84	28	936	349	29	15	393
14	الانبار	231	14	5	250	188	5	4	197
15	ديالى	1737	236	159	2132	1060	145	73	1278
المجموع		18620	2120	1701	22459	6109	651	378	7438

المصدر:

1- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام(2009)، لتقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2009)، ص11.

2- The Brookings institution, Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2008

وكان عام(2008) قد سجل استقراراً أمنياً أفضل من السنوات التي سبقته حيث بلغ عدد الشهداء(7438) شهيداً بلغت نسبة الذكور منهم (6109) شهيداً فيما بلغت نسبة النساء(378)، أما نسبة الأطفال فكانت(651) وتشكل نسبة الذكور الرجال من مجموع الضحايا (82.9%) وهي النسبة الاكثر في اعداد الشهداء والتي اثرت سلبا على المستوى الاقتصادي والمعاشي للسكان ولعوائل هؤلاء الضحايا، وبلغ عدد الجرحى لذلك العام(22459) جريحاً وكانت نسبة الذكور منها (18620). يبين الشكل(2) أعداد الشهداء في المحافظات العراقية.

شكل(2) الشهداء حسب المحافظة للعام(2008)

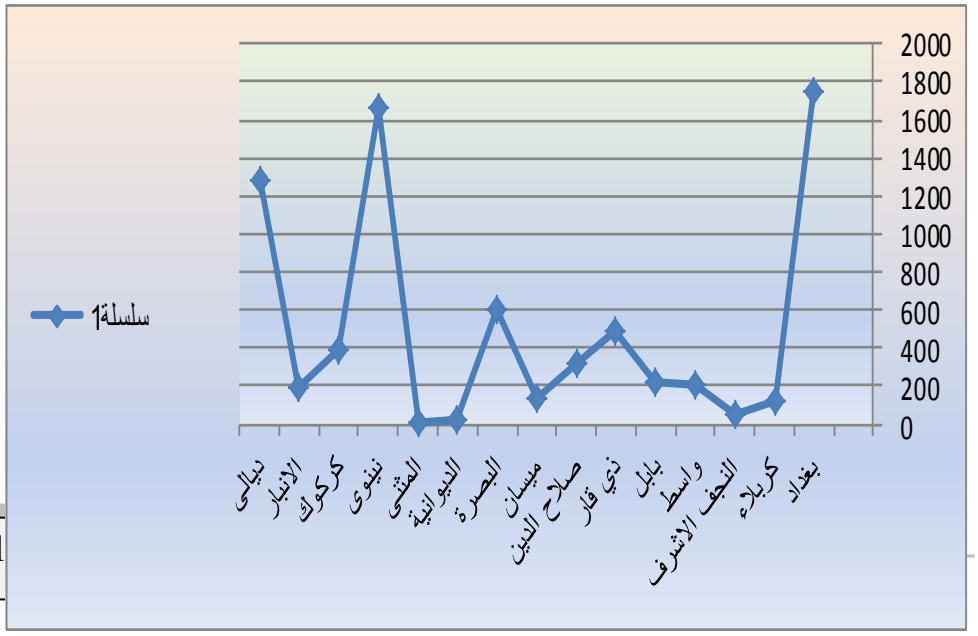

المصدر :الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(2) وبرنامج Excel

وسجلت عدداً كبيراً لضحايا الأعمال الإرهابية، وفي عام(2009) تراجع بشكل كبير مقارنة بالعام(2008)، حيث سجل أعلى مؤشرات التحسن في الوضع الأمني والذي جاء نتيجة الإجراءات الأمنية التي اخذتها الحكومة العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وكل ما من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي وأمن المواطنين، ونلاحظ تسجيل عدد من الشهداء في محافظة بغداد والبالغ(1110) يليها محافظة نينوى، أما أعداد الجرحى فقد تم تسجيل اعلى معدل بالنسبة لمحافظات العراق هي بغداد فقد بلغ (7962) جريحاً تليها محافظة نينوى.

يمثل الجدول(3) إحصاء الضحايا من الشهداء والجرحى موزعاً حسب المحافظات في البلد ماعدا إقليم كردستان ومخططاً يوضح مجموع الضحايا من الشهداء والجرحى حسب الجنس والعمر. وتوضح إحصائيات وزارة الصحة إلى تراجع الأعمال الإرهابية خلال العام (2009) وإذا ما تمت المقارنة بإحصائيات عام (2008) التي سجلت أعلى معدل للاستقرار السياسي والأمني عند المقارنة مع الأعوام التي سبقته، حيث إن مجموع الشهداء في عام (2009) بلغت (4053) شهيداً، أما الجرحى لنفس العام فقد بلغ (15949) جريحاً. وقد بلغ عدد الشهداء لنفس العام من الرجال (3252) كما هو موضح في الشكل (3)

جدول (3) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (2009)

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع
1	بغداد	6265	1412	283	7962	921	130	59	1110
2	كربلاء	187	40	17	244	25	10	6	41
3	النجف الاشرف	3	–	–	–	–	–	–	–
4	واسط	40	7	2	49	23	5	–	27
5	بابل	636	138	58	832	131	36	10	177
6	ذي قار	88	6	5	99	16	3	3	22
7	صلاح الدين	184	18	8	210	301	78	96	475
8	ميسان	122	16	17	155	47	4	7	58
9	البصرة	236	19	47	302	152	32	12	196
10	الديوانية	22	1	——	23	1	3	–	3
11	المثنى	4	–	2	6	2	–	–	2
12	نينوى	2811	328	372	3511	900	73	90	1062
13	كركوك	697	216	116	1029	249	38	54	341
14	الانبار	511	24	36	571	164	8	1	173
15	ديالى	760	103	91	954	324	32	13	359
المجموع		12568	2323	1059	15949	3252	454	374	4053

المصدر:

1- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، إثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام (2009) التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2009) ، ص13

The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings -2 institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2009.

شكل(3) الشهداء وجرحى حسب الجنس لعام(2009)

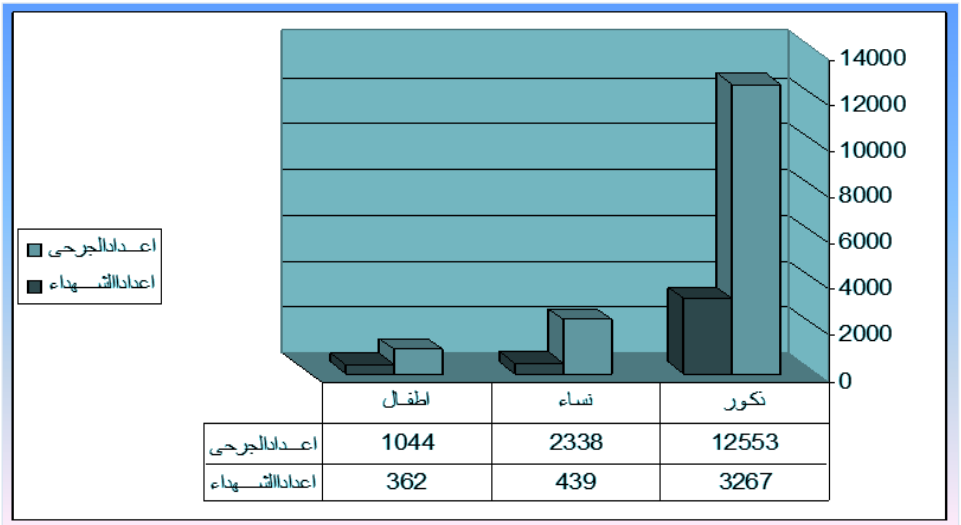

	اطفـال	نساء	ذكور
اعـــدادالجرحى	1044	2338	12553
اعدادالشـــهداء	362	439	3267

المصدر :الشكل من عمل الباحث بالاستناد الى جدول(3) وبرنامج Excel

سعت الحكومة العراقية – بالاستعانة بأبناء المناطق التي ينشط فيها تنظيم القاعدة – الى تشكيل الصحوات التي شكلت جبهة قوية جداً أمام التنظيمات الارهابية، وأسهمت بتضييق الخناق على الجماعات المسلحة الإرهابية، من خلال المواجهة المباشرة والجهد الاستخباري القائم على إشراك المواطنين بهذه المهام، حيث تراجع عدد الضحايا بشكل واضح، فكان عدد ضحايا المدنيين بالعراق في عام(2010) هو الأقل منذ بدء الحرب على الإرهاب في عام(2004) وتراجعت حصيلة ضحايا العمليات الإرهابية مقارنة بالأعوام السابقة، وأرتفع مؤشر الاستقرار السياسي، وسجل أعلى مستوى لمؤشرات التحسن في الوضع الأمني، وكانت

الإحصائيات الصادرة من وزارة الصحة تشير إلى تراجع معدلات ضحايا العمليات الإرهابية للمدنيين، إذا ما قورنت بالعامين(2008, 2009) حيث إن عدد الشهداء لعام(2008) يقرب من (7438) شهيداً، أما عدد ضحايا الإرهاب التي تم تسجيلها ضمن إحصائية عام(2009) كانت(4068) أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (30%) حيث بلغ عدد الشهداء في عام(2010) ما يقرب من(3253) شهيداً، أي بنسبة انخفاض (12%).

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية للإرهاب خلال المدة(2004-2013)

لقد اضحى الإرهاب ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد حياة الناس وممتلكاتهم، وانتشر بسرعة كبيرة في معظم ارجاء العراق خلال وقت قصير، وترك آثاراً كبيرةً ومدمرةً على الاقتصاد العراقي، وعلى المستوى الاجتماعي والنفسي، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي قد ورث مشاكل اقتصادية وعلاقات سيئة مع دول الجوار الإقليمية، أي ان التركة ثقيلة لحكومات بعد عام(2003).(**علي: 2011: 2**)، ان الحروب التي خاضها النظام السابق المتمثلة بحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي وحرب الاحتلال، وما اعقبها من العنف الطائفي وأعمال السلب والنهب لممتلكات الدولة وحرقها وتدميرها، وتزايد العمليات الإرهابية، كل ذلك جعل الاقتصاد العراقي محطماً ومنهكاً، ودمرت كل بناه التحتية، الأمر الذي جعل الحكومة بعد عام(2003) على المحك ووجهاً لوجه أمام العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولاً: أثر العمليات الإرهابية على النشاط الاقتصادي خلال المدة(2004-2013)

ان زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من آثار ونتائج على الأرواح والممتلكات ينعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ ارتفع معدل التضخم الى(25%) في عام(2006) ثم الى(32%) عام(2008)، رافق ذلك ارتفاع معدل

البطالة من(25%) في عام(2004) الى(33%) في عام(2006) وبقيت بهذا المعدل المرتفع وبيقت(32%) في عام(2007) و(30%) في عام(2009) وهي نسب مرتفعة.**(وزارة التخطيط: 2010: 293)**، توجد علاقة واضحة بين نشاط العمليات الإرهابية ومستوى النشاط الاقتصادي سواء أكان في القطاعات السلعية أم الخدمية، فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام(2004) أرتفع مستوى الإنفاق العسكري والتسليح والأموال المخصصة لمحاربة الإرهاب على حساب النفقات الاستثمارية، فانخفضت القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.**(ماركوس: 2010: 418)**، تعرضت القطاعات الاقتصادية للتدمير بشكل كبير من خلال العمليات الإرهابية بصورة مباشرة، أو من خلال الإهمال من قبل الحكومة وعدم اعطاءها أولوية نتيجة التردي في الأوضاع الأمنية في كل محافظات البلد، حيث إن اهتمام الحكومة كان منحصراً في مواجهة الإرهاب والتصدي له والقضاء عليه، فان معظم الإيرادات التي تحصلت عليها الدولة، أنفق جزء كبير منه على الأجهزة الأمنية في الدفاع والداخلية، وبالتالي تنامى الشعور بالإحباط وإهمال الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات العملية الإنتاجية ومستلزماته من معدات وآلات وخطوط إنتاجية حديثة تسهم في رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

ثانياً: أثر الإرهاب على القطاع الزراعي

لم يختلف القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي في العراق، فقد تعرض القطاع إلى تدمير كبير جرّاء العمليات الإرهابية، فتفاقمت المشاكل التي كانت موجودة قبل عام(2003) على الاقتصاد العراقي، واصبحت آثارها كارثية على القطاع الزراعي، وتمثلت في تردي الأوضاع الأمنية التي انعكست على تراجع المساحات المزروعة، وانخفضت الإنتاجية للأراضي الزراعية

التي لم تزرع بعد بسبب عدم وجود حلول للمشاكل التي تعاني منها، متمثلة بنقص الحصص المائية وارتفاع نسب الملوحة وانتشار الامراض والأوبئة، فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات الإنتاج الزراعي، التي تتمثل في الآلات والمعدات والبذور والمبيدات والأسمدة، وتصحر الأراضي التي كانت صالحة للزراعة، واستخدام طرق ري تقليدية، ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، كل ما سبق جعل القطاع الزراعي يقف عائقًا أمام عجلة التنمية الاقتصادية وليس داعماً لها(**الياسري: 78:2009**)

ويتسم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق للمدة(2004-2013) بالعديد من الصفات والخصائص منها الآتي: (**السعيد: 26:2009**)

أ- انخفاض مستوى الإنتاجية للأراضي المزروعة، وتراجع مساحة الأراضي التي كانت مزروعة في العديد من المحاصيل الزراعية، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى معدلات منخفضة جدا لا تغطي أكثر من(13%) من الحاجة الفعلية للطلب المحلي خلال المدة (2004-2013).

ب- بعض المجاميع السلعية الزراعية مثل الفواكه والحمضيات والبقوليات المنتجة في العراق خلال المدة(2004-2013) تعاني من التذبذب بالارتفاع والانخفاض، باستثناء السنوات(2005-2008) شهدت تدهوراً كبيراً في الكميات المنتجة، وكانت مستويات الانتاج لا تغطي (10%) من حاجة السوق الفعلية بعد ان كانت تحقق اكتفاءً ذاتياً، وتم الاعتماد على السلع الزراعية المستوردة، ما أدى لتغطية الحاجة المحلية من هذه المحاصيل. (**خلف: 2008: 19**)

ت- يبين الجدول(4) انخفاض الإنتاج من اللحوم البيضاء من(130) الف طن في عام(2004) إلى(90) الف طن في عام(2005)، ثم إلى(75) الف طن في عام(2009)، وانخفضت المساحة المزروعة في الحبوب من(5.4) مليون كم2 في عام(2004) إلى(4.9) مليون كم2 في عام(2005) ثم إلى(3.8) مليون كم2، في عام(2007)، ما ادى إلى ارتفاع في مستوى الأسعار للسلع الزراعية خلال

السنوات(2004-2007)، بسبب انخفاض الإنتاج المحلي وتصاعد وتيرة العمليات الارهابية في عموم العراق خلال السنوات المذكورة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل، وذلك لارتفاع أسعار الوقود الذي كان يهرب إلى الخارج فانعكس ذلك على أسعار المحاصيل المستوردة.

الجدول(4) أسعار المستهلك لبعض المنتجات الزراعية للسنوات (2003 -2013)

سنوات محاصيل	أسعار عام **2003** دينار/كغم	أسعار عام **2004** دينار/كغم	أسعار عام **2005** دينار/كغم	أسعار عام **2006** دينار/كغم	أسعار عام **2008** دينار/كغم	أسعار عام **2010** دينار/كغم	أسعار عام **2013** دينار/كغم	نسبة الزيادة في أسعار عام **2000** إلى عام **2012**
لحم غنم	2250	2500	3500	8000	9000	1000	11000	388.8%
لحم الدجاج	1350	1350	2500	3500	5000	6000	5500	307.4%
البيض	1250	1250	2250	4000	6000	5000	5500	340%
الطماطة	50	50	450	750	1000	750	650	1200%
البطاطا	50	50	300	500	1000	750	700	1300%
الباذنجان	25	25	100	250	750	750	700	2700%

المصدر:- من عمل الباحث:

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

يبين الجدول(4) الارتفاع المستمر والتدريجي في مستوى الأسعار للمنتجات الزراعية التي تمثل سلة الغذاء العائلية الرئيسة، خلال المدة(2004-2013) وعند المقارنة بين أسعار عام(2004) وأسعار عام(2008)، يلاحظ أن مستوى الأسعار قد تضاعف، وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي وانتشار الإرهاب في معظم محافظات العراق، وتراجع مستوى الإنتاج المحلي، فتوجه كل الطلب إلى المنتجات المستوردة

خلال سنوات توسع العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة وسيطرتها على المحافظات التي تمثل المصدر الرئيس لإنتاج الغذاء، إذ وصلت الأسعار إلى أكثر من(15) ضعف لمعظم المنتجات الزراعية والشكل(4) يبين ارتفاع الأسعار في لحم الغنم ولحم الدجاج، حيث إن الارتفاع في الأسعار كان بسبب انفلات الوضع الأمني في بعض السنوات وارتفاع تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود، التي تنعكس على أسعار المواد الغذائية.

الشكل(4) أسعار لحم الغنم ولحم الدجاج في العراق خلال المدة(2000-2013)

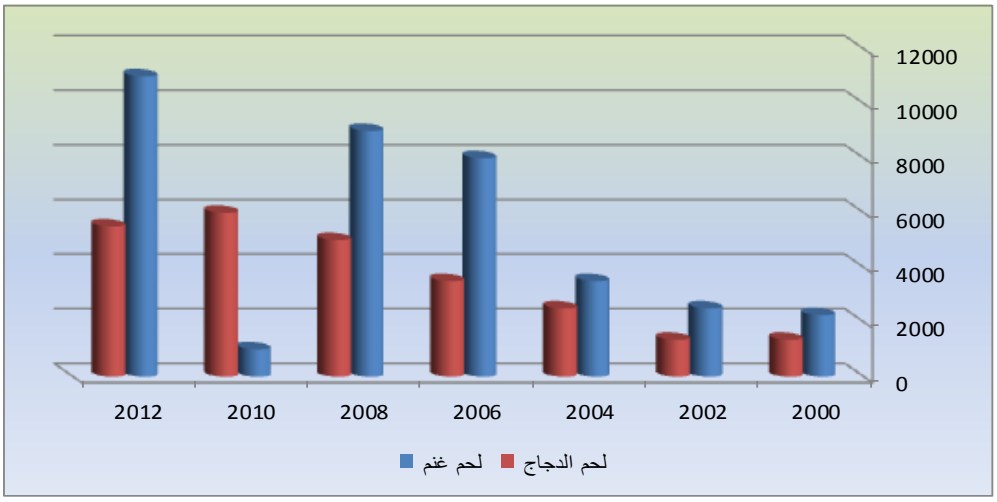

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(4) وبرنامج Excel

يقسم الإنتاج في القطاع الزراعي إلى الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، إذ يعد الإنتاج الحيواني الفرع الثاني للإنتاج الزراعي، ولا يمكن الاستغناء عنه باعتباره المكمل الحيوي والغذائي للإنتاج النباتي في الوصول إلى الأمن الغذائي، ويمثل الإنتاج الحيواني نحو (35%) من قيمة الإنتاج الزراعي في العراق، وفيما يأتي

عرضاً للإنتاج من لحم الدجاج وبيض المائدة بعد استعراض اسعارها في الجدول السابق خلال المدة(2004-2013).

ثالثاً: أثر الإرهاب على القطاع الصناعي

نشأت الصناعة العراقية في بدايات القرن العشرين، حيث قام القطاع العام والخاص بأنشاء وتطوير الكثير من الصناعات الاستهلاكية، مثل صناعة التمور، والتبوغ، وصناعة الجلود والدباغة والغزول والنسيج، وبعض الخطوط التجميعية للصناعات الالكترونية، ولم توضح استراتيجية محددة الاهداف واضحة المعالم للقطاع الصناعي، إلا بعد استحداث وزارة خاصة للإعمار والانشاء، إذ اعطت أهمية كبيرة للصناعة ومثلت نقطة تحول في تاريخ الصناعة العراقية بعد استحداث هذه الوزارة، وبشكل عام فإن نشوء الصناعة الحديثة في العراق قد اعتمدت على الحكومة مع دور ضئيل جداً للقطاع الخاص، وحتى في الورش الخاصة فإنها اعتمدت على الدولة في التمويل، وكان دور الدولة بشكل مباشر في تقديم القروض، وشكل غير مباشر، من خلال التشريعات المتعلقة بالرسوم الجمركية لتشجيع الاستثمار الصناعي.(**IRAQ TODAY: 1953:79**).

الجدول(5) يبين أثر الإرهاب على المؤسسات الصناعية في العراقية، بما فيها مؤسسات القطاع الخاص، إذ نلاحظ تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية منذ التغيير في النظام السياسي في البلد، فكان عدد العمليات الإرهابية(45) عملية إرهابية في عام(2003) وتقدر الخسائر المالية(29103401) الف دينار، وتزايدت العمليات في العام الذي تلاه فكانت(58) عملية إرهابية في عام(2004) واستمر التصاعد في عدد العمليات الإرهابية حتى بلغت الذروة في عام(2006) فكانت(97) عملية إرهابية خلفت خسائر تقدر بـ (56646200) ألف دينار، واخذت بالتراجع والانخفاض حتى

وصلت إلى(5) في عام(2013)، وكان مجموع الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي(613997452) ألف دينار وإن مجموع العمليات الارهابية كانت(417) عملية.

الجدول(5) عدد الهجمات الارهابية ومقدار الخسائر المالية للمدة(2003-2012)

السنة	عدد العمليات الإرهابية	الخسائر المالية (الف دينار)
2003	45	29103401
2004	58	34028140
2005	60	48192030
2006	97	56646200
2007	39	38451350
2008	25	6832000
2009	30	120000
2010	27	165837
2011	19	193028
2012	12	104934
2013	5	160532
المجموع	417	613997452

المصدر:

1- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام(2009) التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2009)،ص48

2- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2004-2013.

رابعاً:- الصناعات التحويلية في العراق للمدة(2004 -2013)

يعُد القطاع الصناعي الذي يعتمد بنسبة كبيرة من منتجاته على منتجات القطاع الزراعي، وهو القطاع الأخر الذي يواجه مشاكل كبيرة في الاقتصاد العراقي، فلم يتمكن هذا القطاع من النهوض بالعبء الاقتصادي قبل عام(2003) لأسباب كثيرة منها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد غزو الكويت، واسباب أخرى، إذ كان مجموع المشاريع المملوكة للحكومة تقدر بـ(195) مشروعاً، والتي يعمل فيها ما يقارب(500) ألف بين موظف ومتقاعد، وقد عانت هذه المشاريع وجود فجوة تكنولوجية مع المشاريع المشابهة لها في العالم الخارجي، بعد عام(2003) تعرضت كل المشاريع الصناعية في العراق لعمليات السلب والنهب والتدمير الكامل، وبدءاً من عام(2004) الذي شهد التحول في النظام الاقتصادي من الفكر والنهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتوقفت كل المؤسسات والمشاريع الصناعية عن الإنتاج، إذ تتحمل الحكومة العراقية رواتب(75%) من الموظفين وان(25%) من بيع منتجاتها في الأسواق العراقية وهو ما يسمى بالتمويل الذاتي، وان(90%) من المواد الأولية التي تدخل للصناعة تستورد من الخارج، فضلاً عن انخفاض في الإنتاج المحلي بل توقف الكثير من المشاريع ابان الحرب على الإرهاب، أو بسبب العمليات الإرهابية التي كبدت القطاع الصناعي خسائر كبيرة حيث قطعت اوصال البنية التحتية، وعزلت بعض المحافظات العراقية عن المحافظات الأخرى، وتسببت الأعمال العسكرية ضد الإرهاب بأضرار جسيمة، لا تقل أهمية عن اضرار الإرهاب نفسه على النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي العراقي، مثل الضرر الذي لحق محطات توليد الطاقة الكهربائية في بعض المحافظات، التي كان لها التأثير المباشر على النشاط الصناعي في العراق،

سواء أكان نشاط القطاع العام الحكومي أم نشاط القطاع الصناعي الخاص، وقد أدت هذه الإضرار إلى تفاقم المشكلات التي تواجه المشاريع الصناعية فزادت من حجم المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي، فضلاً عما الحقته العمليات العسكرية ضد الإرهاب من آثار سلبية في القطاع الصناعي.(**الحفيظ: 95:2006**)

كما ضمت المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة التي استمرت بالعمل بعد عام(2003) في القطاعين العام والخاص، الأولوية في المشاكل التي تتعلق بسياسة التجارة الخارجية والدعم الموجه للقطاع الصناعي، وتطبيق الاتفاقية مع منظمة التجارة العالمية(W.T.O) ليكون العراق عضواً مراقباً قبل الانضمام والحصول على العضوية للمنظمة، وهذه الاتفاقية تدعو إلى رفع القيود عن التجارة الخارجية، اما المشاكل الأمنية تأتي في المرتبة الثانية إذ إن نسبة(40%) من المشاريع الصناعية تتأثر بشدةٍ بالقضايا الأمنية، وتختلف الآثار السلبية للوضع الأمني العراقي من محافظةٍ لأخرى حيث تتمتع المحافظات التي تقع في المنطقة الجنوبية، وإقليم كردستان بظروفٍ أمنيةٍ مستقرة ولا تشكل عائقاً امام الاستثمار، في حين كانت محافظة نينوى وبغداد والأنبار وديالى تتصدر المحافظات بعدم الاستقرار الأمني، الأمر الذي ترك أثراً كبيرً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب الأوضاع الأمنية، وتؤثر القضايا الأمنية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل البضائع إلى الأسواق واستيراد المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية.(**عبد الحسين: 382:2015**)

تعّد أحد مقاييس التصنيع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تشغيل الأيدي العاملة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يتبين من الجدول(6) أن القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق تغير إيجابي من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2013–2004)، بالرغم من الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة من(17599) منشأة في عام(2004) الى(69342) منشآه في عام(2013)، وكذلك

ازدادت المنشآت المتوسطة من(489) منشأة في عام(2004) الى(926) منشأة في عام(2013) حيث كانت المساهمة(1.7%) في عام(2004) ولم تشهد تغير بل بقيت بنفس النسبة أو قريبة منها، حيث كانت(1.35%) في عام(2013)، في حين كان عدد المشاريع الصناعية الكبيرة(92) في عام(2004) وأخذ بالتراجع الى(79) منشأة صناعية كبيرة في عام(2013)، وحسب التقرير السنوي عن التنمية الصناعية العالمية لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة لعام(2004)، ان(50) دولة نامية من مجموع(96) دولة نامية تزيد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فيها على(12%) من دخلها القومي، وإن هذه النسبة وصلت إلى أكثر من(21%) في اقتصادات (23) دولة نامية وإن ثمان دول نامية تجاوزت النسبة فيها(25%) في حين ان العراق بقي حبيس الازمات الاقتصادية، ويعاني أثار الحرب على الإرهاب ولم يشهد القطاع الصناعي أي تطور في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي.(**هوشيار: 4:2000**)

ان الصناعة التحويلية تمثل المحور الأساس في عملية التطوير الهيكلي للاقتصاد وتسهم في التنويع من خلال المساهمة في خلق الوظائف وتنويع الإنتاج، حيث نلاحظ من الجدول(6) ان نسبة المساهمة للقطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة كانت(15.9%) في عام(2004) وتراجعت بعد ذلك الى(9.5%) في عام(2006) واخذت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بهامش قليل وبلغت(10.7%) في عام(2013)، إن الانخفاض في معدلات النمو للقطاع الصناعي، تسبب في عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية حاجة السوق المحلية من الطلب على السلع الصناعية، ولأجل تعويض النقص الحاصل تم التوجه إلى الأسواق الخارجية لسد النقص في الانتاج المحلي، وهذا الأمر يعني وجود اختلال هيكلي يهدد الأمن الغذائي للفرد العراقي، وان نسبة الاختلال تكون من خلال الفرق بين مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة، فقد أدت إلى انخفاض تدريجي في درجة الاختلال الهيكلي بصورة سلبية فكانت(14.2%) في عام(2004) ثم انخفضت إلى(7.7%) في عام(2010) وارتفعت إلى(9.4%) في عام(2013)،

ليكون متوسط خلال المدة(2004–2013) ما مقداره(9.7%) بصورة سلبية، إذ اسهمت الضرائب المرتفعة التي تفرضها الحكومة العراقية على السلع نصف المصنعة في رفع تكاليف الإنتاج المحلي، وتراجعت القدرة التنافسية للسلع المصنعة محلياً، في الوقت نفسه تنخفض الضرائب على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع المستوردة من الخارج على حساب السلع المصنعة في الداخل فيكون الاختلال كبيراً في داخل القطاع الصناعي، في حين أن معظم التجارب الناجحة في الدول الاقليمية والعالمية تبين أن القطاع الصناعي يقوم ويتطور على أساس الحماية والدعم من الدولة، فضلاً عن أثر العمليات الإرهابية على المنشآت الصناعية بصورة مباشرة من خلال استهدافها، أو من خلال كون المنطقة غير آمنه وغير مستقرة فتراجع النشاط الانتاجي وتم تهجير السكان في كثير من المناطق الصناعية كما حدث في صناعية سامراء مثلاً التي تحولت إلى معمل لتصنيع العبوات والسيارات المفخخة. **(الركابي:2012 : 106)**

الجدول(6) المنشآت الصناعية في العراق للمدة(2004-2013)

السنة	المتوسطة (1)	الكبيرة (2)	الصغيرة (3)	الأهمية النسبية لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي (4)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (5)	درجة الاختلال (4) - (5)
2004	489	92	17599	15.99	1.76	(14.23)
2005	452	76	10088	10.89	1.32	(9.57)
2006	411	52	11620	9.56	1.54	(8.02)
2007	365	65	16748	13.08	1.63	(11.44)
2008	285	68	20164	15.37	1.68	(13.69)
2009	387	70	29657	8.5	2.61	(5.89)
2010	401	70	35472	9.94	2.2	(7.74)

(8.68)	2.14	10.83	45271	71	596	2011
(8.58)	1.78	10.37	55947	77	637	2012
(9.41)	1.35	10.74	69342	79	926	2013

المصدر : وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد مختلفة.

خامساً: -أثر الإرهاب على القطاع الاستخراجي

يعّد القطاع الاستخراجي أكبر مصدر للنمو الاقتصادي في العراق، ويمتلك القطاع النفطي احتياطيات ضخمة من النفط الخام تقدر بحوالي(147) مليار برميل، واحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر(3170) تريليون متر مكعب،(**42: OPEC:2015**) ويتميز الاحتياطي النفطي العراقي بانخفاض كلفة الإنتاج، لذلك يحتل القطاع النفطي المقام الأول بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا ان تعرض حقول النفط العراقية في غرب وشمال العراق خلال المدة(2004-2013) إلى هجمات المنظمات الإرهابية وما نجم عنها من إضرارٍ كبيرة لحقت بالاقتصاد العراقي بأكمله وأثرت سلباً على كفاءة الحقول الإنتاجية التي وقعت تحت سيطرة الارهاب، فضلاً عن اعتبار العراق منطقة غير مستقرة سياسياً وغير مؤهله للاستثمار، إضافة الى ما ينتج من آثار عن هذه العمليات الإرهابية على الإنتاج والتخزين والتصدير مما تسبب في عجز كبير وواضح بتغطية الحاجة المحلية من المشتقات النفطية ومن ثم استيرادها من البلدان المجاورة.(**جواد: 6:2010**)

ان أثر الإرهاب على القطاع النفطي تسبب في تكبد العراق خسائر مادية كبيرة نتيجة غياب الأمن الداخلي وعدم الاستقرار السياسي، إذ تشير تقارير وزارة النفط العراقية إلى ان البنى التحتية للقطاع النفط للمدة(2004–2013) كانت الأكثر تضررًا واستمرت الاضرار حتى بعد هذه المدة لكن شدتها أقل مما سبق، بلغ عدد الهجمات الإرهابية ما يقرب من(1083) عملية إرهابية، وقدرت أضرارها (26) مليار

دولار، وحسب إحصاءات وزارة النفط إن خطوط الأنابيب الداخلية وخطوط التصدير الأكثر تعرضًا للهجمات والأضرار، في حين كانت قيمة الأضرار للخطوط الناقلة نحو (12.3) مليار دولار و(71.2) مليار لمحطات الاستخراج الحقن والنقل، اما الحقول التي تقع في المنطقة الشمالية فقد توقفت عن الإنتاج والتصدير بسبب العمليات الإرهابية واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية، وهذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة وارتفاع حجم الخسائر جراء توقف التصدير، وضياع فرصة تحقيق الدخل المتوقع، بعد تعرّض خط الأنابيب الذي يصدر النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي للقصف ما أدى إلى خروجه عن الخدمة لمدة أسبوعين، فوفقاً لوزارة النفط سبّب ذلك خفض الصادرات بنسبة(5%) في عام(2009).(**OPEC: 2010:92)**

وتقدر كميات النفط الخام التي من الممكن تصديرها (250) ألف برميل يومياً، فبسبب تلك العمليات الإرهابية انخفضت العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة من خلال تعرض الآبار والحقول النفطية الى العمليات الإرهابية، أو من خلال عمليات السلب والنهب لكميات من المنتجات النفطية المنقولة عبر الحوضيات، ما أثر سلبًا على إنتاج المصافي وسببت أزمة في المشتقات النفطية، بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن الفرص المحتملة لتصدير النفط الخام أو مشتقاته. اذ انخفضت الصادرات النفطية في عام(2004) وخصوصاً في الربع الأخير من العام نتيجة العمليات الإرهابية التي استهدفت هذا القطاع والجدول(7) يبين حجم وعدد العمليات الارهابية التي تعرض لها القطاع النفطي عام(2004)، إذ بادرت وزارة النفط العراقية ومن خلال سلطة التحالف الدولي إلى توقيع عقد مع شركة (ارنس الأمنية) لتأهيل وتدريب كوادر عراقية مهمتها حماية البنى التحتية للقطاع النفطي، ويبين لنا الجدول(8) عدد

الهجمات الإرهابية التي استهدفت أنابيب تجهيز النفط حسب الشركة مما أثر سلباً على عملية الإنتاج والتصدير بعد الاستهداف المباشر لخطوط النقل الرئيسية خلال عام(2004).

جدول(7) العمليات التخريبية الإرهابية على المنشآت النفطية للعام 2004

الشهر	الحالة					
	آبار نفطية	منظومات أنابيب تصدير النفط الخام	أنابيب تجهيز المصافي	خطوط نقل المنتجات النفطية والغاز	أخرى	المجموع
كانون الثاني	0	2	0	1	0	3
شباط	0	0	0	9	0	9
آذار	2	0	4	1	2	9
نيسان	4	6	3	7	2	22
أيار	0	3	8	2	5	18
حزيران	4	6	7	6	1	24
تموز	0	5	6	7	2	20
أب	1	4	12	13	1	31
أيلول	3	12	14	8	1	38
تشرين الأول	0	3	6	4	4	17
تشرين الثاني	8	6	17	12	3	46
كانون الأول	0	4	11	10	2	27
مجموع	22	51	88	80	27	264

المصدر :جمهورية العراق، وزارة النفط إحصائيات دائرة البحوث والدراسات، 2004

جدول(8) العمليات الإرهابية حسب الشركة للمدة(2013-2004)

السنة	نفط الشمال	نفط الجنوب	خطوط الأنابيب	نفط ميسان	أخرى	المجموع
2004	104	8	143		9	264
2005	77	5	96	-	8	186
2006	37	3	108	-	11	159
2007	121	23	101	-	3	148
2008	24	36	46	-	0	106
2009	34	12	27	3	5	81
2010	20	9	36	0	0	65
2011	8	4	31	0	1	44
2012	6	0	8	0	0	14

16	0	0	4	2	10	2013
1083	37	3	600	102	441	المجموع

المصدر :جمهورية العراق، وزارة النفط إحصائيات دائرة البحوث والدراسات، سنوات مختلفة

يقدر بأن العراق خسر ما يقرب من(900) مليون دولار من إيرادات تصدير النفط خلال الربع الأول من عام(2005) بسبب الاعتداءات على البنى التحتية لصناعة النفط الخام.(**Quarterly Report:2005:67**) كما أوضحت الوزارة ان عدد العمليات الإرهابية، وحجم الخسائر المادية التي لحقت بالقطاع النفطي من جراء عمليات التخريب في عام(2004) أعلى نسبة من الخسائر المالية والبالغة(6357) مليون دولار، فيما بلغ عدد الهجمات التخريبية لنفس العام(264) هجمة وهو يمثل أعلى نسبة من إجمالي الهجمات للمدة(2013–2004)، ويشير الجدول(12) إلى مقدار الضرر الذي لحق في القطاع النفطي للمدة(2013–2004) حيث بلغت عدد الأعمال الإرهابية عام(2005) بـ(186) عملية إرهابية وانخفض تدريجيا خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت (16) عملية إرهابية عام (2013).

قياس أثر الإرهاب على النشاط الاقتصادي:

وضع الباحث نموذجاً لقياس طبيعة العلاقة بين الإرهاب والنشاط الاقتصادي في العراق والذي من خلاله يعبر عن الارهاب بمؤشر الاستقرار السياسي الذي ينشر في التقارير الدولية وتبين العلاقة الخطية البسيطة بين الاستقرار السياسي كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية لبيان حجم النشاط الاقتصادي، بمعنى أن هناك متغيراً توضيحياً واحداً(X_t) كمتغير سببي ومتغير تابع(Y_t) هو بسبب المتغير التوضيحي، ويمكن التعامل مع تلك النماذج على أساس عدد المتغيرات التوضيحية المتوفرة فيها، فاذا توفر متغير توضيحي واحد(X_1) سُميت عندئذ بالمعادلات المنفردة البسيطة، كما هو الحال في هذه الدراسة.

أن النماذج البسيطة الانحدار عند تقدير معلوماتها، تتميز بالبساطة حيث يتم تقدير كل معادلة انحدار بصورة مفردة ثم تجمع النتائج في نموذج متكامل تنعدم فيه العلاقات المتبادلة، حيث يكون لكل متغير تابع معادلة واحدة فقط، ومتغير توضيحي واحد وبهذا فإن عدد المعادلات ينبغي أن يساوي عدد المتغيرات الداخلية في مجموع النماذج المنفردة، أما المتغيرات الخارجية فانه ممثل بالاستقرار السياسي في العراق، ويمكن ملاحظة المعادلات الترددية من خلال المنظومة أدناه التي تكون في جميع مباحث الفصل الثالث ولنفس المتغيرات لكنها تختلف من بلد إلى أخر: **(كاظم : 2009: 60)**.

$$Y_1 = a_0 + a_1X_1 + u_1 \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$Y_2 = b_0 + b_1X_1 + u_2 \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$Y_3 = c_0 + c_1X_1 + u_3 \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$
$$Y_4 = d_0 + c_1X_1 + u_4 \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

في جميع المعادلات المتغير المستقل هو الاستقرار السياسي وهو (X_1) و(X_2) الى(Xn) والمتغيرات تابعة أما المتغير التابع(Y_1) و(Y_2) الى(Yn) متغيرات تابعة تتمثل في (معدل النمو AG والانفاق العسكري GR والتضخم INF والبطالة INM ولكن في حالة عدم التساوي بين القيمة المتوقعة والقيمة التقديرية يقال للمقدرات متحيزة، ويمكن ايجاد قيمته من خلال الصيغة الآتية**(هرمز: 1990: 605)**:-

$$Bias = E(\hat{\theta}) - \theta$$
$$E(\hat{\theta}) - \theta \neq 0$$

وفي الجوانب القياسية يتم التطرق لهذه الصفة من خلال خصائص طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، **(السيفو :1988: 383)**، بالاعتماد على

البيانات الموجودة في الجدول(8) يتم إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية وتفسيرها من أجل الوصول إلى النتائج.

الجدول(8) بيانات النموذج للعراق خلال المدة(2004-2013)

YEAR	INM	INF	AR	PS
2004	28.1	29.4	2093	**4**
2005	26.8	26.83	2825	**4**
2006	17.97	37.09	2028	**5**
2007	17.5	53.11	3104	**5**
2008	11.7	30.89	4103	**5**
2009	15.34	12.7	3911	**5**
2010	15.1	8.34	4407	**4**
2011	15	2.46	4749	**5**
2012	12.2	5.6	4318	**5**
2013	11.92	6.06	7962	**6**

المصدر:

1-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومي، سنوات مختلفة

2-النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، باب الاسعار القياسية، سنوات مختلفة

3-Daniel kaufman , Art krray and massimo mastruzzi, aggregate and indiridual governance and indicator policy, research working paper,865, the word isont, 2008,p79-96.

1- تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط

تم اختيار الصيغة الخطية للمعادلة كأفضل صيغة تمثل المعادلة البسيطة؛ وذلك لإظهار أثر الإرهاب بالاعتماد على بيانات (الاستقرار السياسي) وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، وعكست قيمة(t) المحسوبة معنوية الاستقرار السياسي وأثره الفعّال على المتغيرات المختارة فكان التغير في الاستقرار السياسي يؤثر على المتغيرات كما في الجدول(الجدول(9) أدناه:

المعادلة الأولى :- نموذج الانحدار البسيط حيث الاستقرار السياسي في العراق متغير مستقل الإنفاق العسكري(AR) متغير تابع يتضمن التالي:

أ- ان ارتفاع قيمة الاستقرار السياسي يقود إلى ارتفاع الإنفاق العسكري(AR) بمقدار (25.45) وبصورة طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية

ب- كما قدرت قيمة(R^2) للنموذج الأول بنحو(0.65) وهي نسبة ما فسره المتغير المستقل الذي يتمثل في الاستقرار السياسي(PS) في المتغير التابع المتمثل بمعدل الإنفاق العسكري(AR)، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج تؤثر بنسبة(0.41)، وتبين من اختبار فيشر ان قيمة(F) معنوية، أي معنوية وجوهرية النموذج وأنه يصلح للتنبؤ بالقيم المستقبلية، أما ما يتعلق بقيمة(D.W) والبالغة(1.99) ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة الثانية :- الاستقرار السياسي(PS) متغير مستقل ومعدل الضخم(IF) متغير تابع ويتضمن:

أ- عند تقدير النموذج تبين ان قيمة(prob= 0.01) تعني معنوية الاستقرار السياسي حيث ان كل تغير في الاستقرار السياسي بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى تغير معدل التضخم(INF) بمقدار(15%-) وبصورة عكسية، اي كلما ينخفض تقدير الاستقرار السياسي، وتنخفض قيمته يرتفع مستوى التضخم، وهذا منطقي بحسب الظروف السياسية بالعراق التي تعني ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري الذي يتم تمويله بالتضخم، أو حصول مشاكل عند الازمات السياسية وعدم دخول البضائع المستوردة من الخارج فيقل العرض الكلي من السلع والخدمات ويرتفع معدل التضخم، بعكس ذلك لو تحسن الوضع السياسي.

ب- عكست قيمة(R^2) للنموذج الثاني بنحو(0.90) وهي نسبة ما فسره المتغير المستقل الذي يمثل الاستقرار السياسي(PS) في المتغير التابع المتمثل بمستوى التضخم(INF)، اي ان(90%) من التضخم جاءت بسبب عدم الاستقرار السياسي، في حين أن المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة(0.10)، وتبين من اختبار فيشر ان النموذج جوهري حيث ان قيمة(F) المحسوبة معنوية وكانت(8)، أما ما يتعلق بقيمة(D.W) والبالغة(2.5) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة الثالثة :- ان نموذج الانحدار البسيط بين الاستقرار السياسي(PS) متغير مستقل ومعدل البطالة(INM) تابع يتضمن التالي:

1- عند تقدير النموذج تبين ان قيمة(prob=0.009) معنوية الاستقرار السياسي إذ إن كل تغير في(PS) يؤدي إلى ارتفاع البطالة(INM) بمقدار(32.0-) بصورة عكسية، إذ كلما ينخفض(PS) يرتفع معدل البطالة، لكون الاقتصاد العراقي يعتمد في التشغيل على القطاع الخدمي وبأعمال بسيطة لا تحتاج إلى مؤهل تعليمي، فعندما تكون أزمة سياسية تنعكس سلباً على شريحة كبيرة من المجتمع العراقي وترتفع البطالة.

2- عكست قيمة(R^2) للنموذج الثالث بنحو(59 %) وهي ما يمثله الاستقرار السياسي(PS) في معدل البطالة، اي ان(59%) من البطالة بسبب عدم الاستقرار السياسي في العراق، وان نسبة(41%) هي لمتغيرات أخرى لم تكن في المعادلة، وتبين من اختبار فيشر ان النموذج معنوي ويصلح للقياس والتنبؤ في الاقتصاد العراقي حيث ان قيمة(F) المحسوبة معنوية وكانت(6.96)، أما ما يتعلق

بقيمة(D.W) والبالغة(2.0) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول(9) تقدير المعادلات الخطية لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة(2003-2013)

Method: Least Squares							
Date: 22/11/22 Time: 11:56							
Sample: 2003 2013							
Included observations: 11							
Dependent Variable	Variable	Coefficient	Prob	Adjusted R-squared	F-statistic	Durbin-Watson stat
AR	PS	35.49660	0.0037	0.69	16.8	1.99
INF	PS	-18.82463	0.0182	0.90	8.10	2. 05
INM	PS	-36.51667	0.0096	0.59	6.96	2.01

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-12)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- الإرهاب ظاهرة تسببت بتكاليف اقتصادية كبيرة أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في العراق، وتمثلت بخسائر البنى التحتية والموارد البشرية والمالية من خلال الإنفاق العسكري، كما ان انعكاس الإرهاب على الخطط التنموية طويلة الأجل.

2- يعد الإرهاب من الظواهر السلوكية التي تؤثر على المناخ الاستثماري فيخلق بيئة غير مستقرة وغير مشجعة على الاستثمار وهذه العوامل والظروف تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي ومن ثم تؤثر في سلوك الأفراد وتصرفاتهم بشكل تشاؤمي.

3- يرتد أثر الإرهاب على المتغيرات الاقتصادية كافة، وفي القطاعين (العام والخاص)، وانعكس في تفرد القطاع النفطي وتجلي الريعية في الاقتصاد العراقي، والفشل الكبير للقطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

4- ارتفعت اعداد ضحايا الإرهاب في العراق بعد عام(2004) وشملت المدنيين والعسكريين وارتدت على متوسط دخل العائلة العراقية وهجرة الكثير من العاملين إلى خارج البلد، أو نزوحهم داخلياً، وخسارة وظائفهم التي كانوا يعملون بها.

5- يمثل الإرهاب أعظم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية، بحيث لا زالت آثاره مستمرة حتى ما

بعد انحسار تهديد التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي يحتاج الى تخصيصات من الموازنة لمعالجة المشاكل الناتجة اهمال التنظيمات الإرهابية.

التوصيات:

1- معالجة آثار الإرهاب على مجمل القطاعات الاقتصادية ودعم القطاع الخاص ومعالجة الصدمات التي تعرض لها من الإرهاب، واعطاء دور للتركيز على البرامج المدروسة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي دون الاعتماد على الاستيراد، ورفع المساهمة في الناتج المحلي واستقرار الأسعار.

2- وضع سياسات نقدية ومالية تتناسب مع الأحداث وآثار الحرب على الإرهاب، وتكون فعالة بشكل يتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي والمرحلة المحددة في الدراسة.

3- ضرورة بذل الجهود لتعزيز الاستقرار وخلق بيئة استثمارية، وتشريع قانون الاستثمار بالاعتماد على الوسائل العلمية الحديثة، وتعزيز قدرته وتوفير الدعم للاستثمار الاجنبي المباشر، وتشديد الرقابة على معالجة الفساد المالي والاداري والقانوني.

4- القضاء على أسباب الإرهاب ومعالجة أثاره لرفع المستوى المتدني لمشاركة القطاعات الاقتصادية، وتقديم الدعم لتهيئة فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي.

References:

1- QUAN LI DREW SCHAUB, Economic Globalization and Transnational Terrorism Journal of Conflict Resolution , Vol. 48 No.2, 2004

2-IRAQ TODAY, (THE THRONE DAY OF KING FAISAL II OF IRAQ), HUNT LIMITED, LONDON, 1953, 79.

المصادر:

1- اديث بينروز، العراق : دراسة في علاقاته مع الدول الجوار وصراع النفوذ، الدار العربية للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ج3، 2008.

2- عبد الحسن عصفور الشمري، أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر حالة العراق بعد عام(2003)، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،2019.

3- أحمد ياسر الصافي، وأخرون، داعش أيكولوجيا التمدد.. وشم الدين بالدم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، بغداد، 2016.

4- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، 2008.

5- احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، 2011، بحث منشور على الانترنيت على الرابط،http://www.iraqieconomist.net

6- جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الاقتصاد العراقي، ترجمة د.احمد عبد الحسين، مركز الشرق الاوسط للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

7- أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.

8- صقر، احمد محي خلف(2018)، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا- أستراليا - اندونيسيا – تنزانيا- مصر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر.

9- زاهد قاسم بدن السعيد، الامكانات والانتاج النباتي في محافظة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009.

10- عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2006.

11- ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015 .

12- هوشيار معروف، القطاع الصناعي التحويلي في العراق وعملية التحول التكنولوجي، المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 31، 2000.

13- غالب شاكر بخيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012.

14- سرمد عباس جواد، إثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، جمهورية العراق،2010.

15- خليفة ابراهيم عودة التميمي، الأمن والمجتمع دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات، الأمنية،2007، www.law.uodiyala.edu.iq/uploads/..

16- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، إثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام 2010، التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، قسم ضحايا الإرهاب،2010.